

غير المدين بابنا التونسي

(حوالي سنة ١٢٢٥ - سنة ١٣٠٧ هـ = نحو ١٨١٠ - ١٨٧٩ م)

عَقَلَ فرأى نفسه في الآستانة في أسرة غير أسرته ، في بيت تحسين بك نقيب الأشراف ، ليست سيدة البيت له أمًا ، ولا تحسين بك أبًا ، ولا أبناء البيت إخوة ، وإنما يسمع همسا أنه عبد مملوك على معنى غامض لم يفهمه أولا - أين وُلد؟ وأين أسرته؟ وكيف أتى إلى هذا البيت؟ سؤال محير كسؤال ابن الشبل البغدادي :

فماذا الامتنان على وجود
وكانت أنما لو أن كونا
لغير الموجودين به الخيار؟
تخير قبله أو نستشار
وقول أبي العلاء :

ما باختياري ميلادي ولا هجري
ولا حياتي ، فهل لي بعدُ تخيير؟
ونظر فرأى تحسين بك يوماً يعرضه على رجل يفحصه كما تُفحص السلعة ،
ويصعد فيه نظره ويصوب ، ويختبره من قرّقه إلى قدمه ، ثم يدفع مالا في يد
تحسين ، وينتقل هو إلى يده ، وهذا يُركبه مركبا يُبحر به إلى تونس ، وإذا به
في بيت جديد هو بيت أحمد باي ، باي تونس .
ما هذا الغموض كله؟

تكشف له البحث بعد ذلك عن مأساة ؛ فهو شركسي الأصل ، من أسرة
أباطة ، سُخِط وهو طفل على أثر غارة أو فتنة أو هجرة ، وبيع عبدا في سوق



خير الدين باشا التونسي

الرفيق بالآستانة ، فاشتراه تحسين بك ، وهذا باعه إلى أحد وكلاء باي تونس
الذي أنفذه لشراء السراي (١) والعييد .
مناسبة تبعث الأسى والحزن العميق ، قد حرمته أن يتذوق عطف أبيه وأمه ،
وينعم بحريته ، وهي لا يعوضها شيء في الوجود ، حتى لو نعم في قصر تحسين بك
أو قصر باي تونس ، فما هذا النعيم ؟ .

وبيت تخفق الأرواح فيه أحب إلى من قصر مُنيف (٢)
وكل أكل فاخر وملبس باهر ونعيم باذخ لا يساوي شيئاً بجانب نظرة
ينظرها تحسين وأهله ، وباي تونس وبلاطه ، إلى هذا الفتى على أنه رفيق اشترى
بدنانير معدودة .

كان هذا كل ما وصل إلى علمه عن طريق اليقين ، ورجح عنده فيما بعد
أن له أخاً في مصر يشغل منصباً كبيراً في الدولة المصرية ، ويمتلك ثروة طائلة ،
فأبت على خير الدين كرامته وإباؤه وظنونه — وما قد يقب ذلك من تفسيرات
تؤلمه — أن يكاتبه ويخبره ، وفضل أن يحتفظ بذلك السر لنفسه وأقرب الناس إليه .

ومن قديم عُرِف الشراكسة في العالم الإسلامي . وهم قبائل بدوية تسكن
البقعة الشمالية الغربية من بحر قزوين وجزءاً من ساحل البحر الأسود ، وكان
عددهم كبيراً ، فلما احتلت روسيا أخيراً بلادهم تفرق كثير منهم في تركيا وآسية
الصغرى ، وقد انتشر الإسلام بينهم وكاد يصعبهم من نحو ثلاثة قرون .
وفي الشراكسة فضائل البداوة من الشجاعة والكرم ، ويمتازون بالنظافة

(١) السراي : الإماء يتخذون في البيوت .

(٢) الأرواح : الرياح .

والجمال ؛ عرف عنهم ذلك ، فكان الصغار والفتيان والفتيات يُحطَفون أو يباعون ويُصدَّرون إلى المملكة الإسلامية من عهد العصر العباسي الأول .
ولا تنسى مصرُ أنها حُكمت بدولة المماليك الشراكسة من سنة ٧٢٤ إلى سنة ٩٢٣ هـ فافتنى منهم سلاطين مصر عدداً وافراً ، واستخدموم في أعلى مناصب الدولة وَعَمِدُوا إليهم في الشؤون الحربية ، فأمسكوا بزمام الحصون والقلاع ، وعُرفوا بالإخاء ومعاونة بعضهم بعضاً ، فلما أتت لهم الفرصة تغلبوا على الدولة ، ومُلِّكوا على البلاد ؛ أولهم السلطان برقوق ، وظل الحكم فيهم إلى أن انهزم طومان باي أمام السلطان سليم ، وكان مع طوماي باي هذا أربعون ألف شركسي ، ذابوا كلهم وذروهم ومن أتى بعدهم في الأمة المصرية ، فكانوا عنصراً من عناصر دمها .
كما لا ننسى أن من أهم أسباب الثورة العراقية أول أمرها اعتقاد الضباط المصريين أنهم مغبونون إذا قيسوا بالضباط الشراكسة لترقيتهم دونهم .



كانت تونس حين نُحِل إليها خير الدين كسائر بلاد الشرق ، مقراً لحضارة قد هَرَمَت ، ذهبَت رُوحها ولم يبق إلا رسمها .
الحياة العلمية فيها أشبه بما كان في مصر قبيل عهد محمد علي ، كتاتيب بُدائية منشرة في القرى والمدن غابتها تحفيظ القرآن ، وقلما يبلغون هذه الغاية ، ويستطيع التلميذ بفضل مناهج الدراسة فيها أن يقضى عشرَ سنين وأكثر من غير أن يُحسِّن القراءة والكتابة ، وكل ما يبلغه النجيب منهم أن يحفظ القرآن أو بعضه .
وعلى رأس هذه الكتاتيب جامع الزيتونة ، وهو صورة مصغرة من الأزهر في ذلك العهد ، تُقرأ فيه علوم الدين من تفسير وحديث وفقه وعقائد ، وعلوم اللغة من نحو وصرف ومعان وبيان ، في كتب مقررة لها متون وشروح وحواش ، ويُقضى الوقت في تنهم تعبيراتهم وإيراد الاعتراضات عليها والإجابة عنها ؛ فالعلم

شكلُ علم لا علم ، والتتاج جدل لا حقائق ، والناجح في الامتحان الذي يستحق أن يسمّى « عالماً » أقدرهم على الجدل وحفظ المصطلحات الشكلية . أما الجميع فسواء في عدم التحصيل ؛ إذا مسّوا الحياة الخارجية ، فلما نقشة العنيفة في أن شرب الدخان حلال أو حرام ، والغيبية أشد حرمة أم سماع الآلات الموسيقية ، و« خيال الظل » تجوز رؤيته أو لا تجوز ؛ وجزء كبير من السكان بدوّ لا يعرفون من الإسلام إلا الشهاداتتين ، ولا يصل إليهم شيء من علم إلا في بعض أما كن أنشأ فيها الصوفية زوايا تعلم الناس شيئاً من الدين ؛ وللجاليات الأجنبية من فرنسية وإيطالية وإنجليزية مدارس تعلم أبناءها وقليلاً من أبناء البلاد اللغات والجغرافية والتاريخ والحساب والجبر والهندسة ، فتخرج من هم أقدر على فهم الحياة فإذا انفسوا فيها تحولت مالية البلاد إلى أيديهم .

عماد أهلها الفلاحة ، وآلاتها وأساليبها هي بعينها ما كانت عليه في القرون الأولى قبل الإسلام وقبل الرومان ، وسام بعض الأوربيين في الزراعة ، قطعوا الأشجار وبخروها ولقحوها ، فدرت عليهم من الأرباح ما لم ينله سكان البلاد . ثم قبض هؤلاء الأجانب على الأسواق الخارجية ، وخاصة في أكبر غلة للبلاد ، وهي زيت الزيتون ؛ فمن ناحية أنشؤا المعاصر تدار بالبخار ، ومن ناحية وضعوا أيديهم على ما ينتجونه وما ينتجه الأهالي ، واحتكروا التجارة إلى الخارج إلا القليل النادر من أهل البلاد . وكان التونسيون يصنعون نوعاً من النسيج اسمه « الشاشية » ، وكانت مصانعها كثيرة ، وكانت مصدر رزق لكثير منهم ، ولكنها كانت تصنع بالآلات القديمة ، فلما تقدمت الصناعة في أوربة ، وكانت الآلات تدار بالبخار وتنتج نتاجاً كثيراً من الشاش هذا ، رخص سعره ، وأصبحت الصناعة في تونس بضربة قاضية ، حتى لم يبق من مصانعها التي تبلغ الألف غير ثلاثين ؛ وناهيك بما يجره ذلك من الفقر والخراب ؛ كما زاحت الجزمة « البلغة » وقضت

عليها ، واختل الميزان التجارى فكثُر الوارد وقلَّ الصادر ، وتغلب الفرنسيون والإيطاليون على السُّوق وأمسكوا بزمامه .

وكان مما أضعف التجارة سوء أدوات النقل وفساد الطرق ، فهم ينقلون غلاتهم على الإبل والخيول والبغال ونوع من العربات البدائية ، وتنقل القبائل البدوية غلاتها في قوافل ، فإذا كان الشتاء وأمطرت السماء تشعثت الطرق فعمطت الحركة .

وأما إدارة البلاد فقوضى أى فوضى ؛ الحاكم حاكم بأمره ، وأحبّ الناس إليه من يجمع له المال من حِلّه وحرامه ، ولا ضبط في دَخل ولا خرج ، والعدل وللظلم متروكان للمصادفات ، فإن تولى بعض الأمور عادل عدل ، وكان العدل موقوتاً بحياته — وقتما يكون — ونظام القضاء والجيش والإدارة والضرائب وجباية المال وإنفاقه على النمط العتيق البالى ، وكثير من الأمور تنفذ بالأوامر الشفوية ، لا مرجع لها ولا يمكن الحساب عليها .

وكانت تونس إذ ذاك تحت حكم البايات ، والباى فى تونس لقب كالخديو فى مصر، وكان الباي يتبع الدولة العثمانية تبعية ضعيفة، فيساعدوها فى حروبها ويحمل إليها مقداراً من المال وكثيراً من الهدايا ، وإذا حدث مُشكلة دوليَّة فى تونس تدخلت الدولة العثمانية لفضِّ النزاع ، وأرسلت مندوباً من قبلها ليُشرفَ على الحل . أما فيما عدا هذا فولاية تونس شبهُ مستقلة ، والباى حرٌّ التصرف .

ولكن فرنسا كانت قد استولت على جارتها « الجزائر » ووضعت نُصبَ عينها إضغاف علاقة تونس بالدولة العثمانية شيئاً فشيئاً ، وتوثيق علاقاتها هى بها شيئاً فشيئاً ، وانتهاز الفرص للتغلب عليها نهائياً .

وكان باى تونس الذى ملك خير الدين هو الباي أحمد باشا الذى كان والياً من (١٢٥٣ — ١٢٧١ هـ) وقد أنم عليه السلطان محمود بالخِلافة السنية ورتبة

أَشِيرِيَّة . ونحن نعلم أن السلطان محموداً هذا قد ألبأته الظروف القاسية وضغط أوربة ومطالبها وضعف حال دولته الداخلية ، إلى أن يجتهد في تنظيم الدولة على أسس جديدة يقتبس فيها من نظم أوربة وقوانينها وإدارتها . وكان مما فضل أن أرسل إلى الباي أحمد هذا يطلب إليه أن يدخل الأنظمة الحديثة في تونس وخاصة في الجيش ، فطلب الباي الإهمال قليلاً والتدرج في التغيير بسبب عادات البلاد وتقاليدها وعقليتها ، ثم أخذ فعلاً في تنظيم الجيش .

* * *

في هذه البيئة كلها التي وصفناها وصفاً موجزاً جداً وضع الشاب خير الدين قدمه في تونس .

- ٢ -

تربى في قصر الباي أحمد - وكان من حسنات الباي أن اهتم بتعليمه ليعده رجلاً من رجاله ، والتعليم كله في تونس كان مصبوغاً بالصنيفة الدينية ، فكان البرنامج الذي أعد له أن يتعلم القراءة والكتابة ، ويحفظ ما استطاع من القرآن وَيَجُودُهُ^(١) وشيثاً من الفقه والتوحيد ؛ فتقدم في كل ما تعلمه ، وأخذ هو بعد ذلك يتوسع في العلوم الشرعية بمخالطة العلماء والاستفادة منهم ، وفي علوم اللغة والمرانة على الكتابة ومطالمة كتب التاريخ .

وعرف في بيئته بالتسدين ومحافظته على أداء الشعائر وتوقير الشريعة ورجالها ، وإلى ذلك نزع إلى تعلم الفرنسية فأحسن تعلمها ، فكان يجيد العربية والفرنسية والتركية .

وحدث أن الدولة العثمانية كانت قد انجهدت إلى تنظيم شؤونها وخاصة جيوشها

(١) يجوده : يتلوه على أصول علم التجويد ، وبه تعرف مخارج الحروف والمد وما إلى ذلك .

— كما أشرنا قبل — وكتبت إلى ولاياتها بذلك ، ومنها تونس ، فأخذ الباي أحمد ينظم جيشه ، وكتب إلى فرنسا يسألها المعونة في ذلك ، فأرسلت إليه بعثة من الضباط الفرنسيين وعلى رأسها القومندان كامبنون الذي صار فيما بعد وزيراً للحربية الفرنسية في حكومة جامبنا .

فالتحق خير الدين بالجيش التونسي يتعلم من هذه البعثة ، ومن ذلك الحين دخل في السلك العسكري ، وكان هذا يوافق مزاجه الشركسي ، فكان رئيساً لفرقة من الفرسان ، وما زال يرقى حتى كان أميراً للواء الخيالة سنة ١٢٦٦ أفادته التربية الأولى أن يكون متديناً مثقفاً مطلعاً على أحداث الماضي ، قريباً من نفوس العلماء وخاصة — الشعب ، وأفادته التربية الثانية حبّ النظام وقوة الحزم وسرعة البت^(١) وصلابة الرأي .

ثم اضطرت الظروف بعد إلى مزاولة الأمور السياسية والانغماس فيها . قد كان في أيامه هذه ثلاث شخصيات مشهورة ، هي التي تدير دفة الحكم وتظهر على المسرح : الباي أحمد باشا ، ومصطفى خزنة دار ، ومحمود بن عياد . فالباي أحمد — مؤلى خير الدين^(٢) — والطموح يحب رقي بلادته ، فيأخذ في تنظيم الجيش ويشجع نشر العلم ، ويخصّص المرتبات للعلماء ، ويؤسس مكتبة فخمة في جامع الزيتونة ، ويميد تنظيم الإدارة الحكومية على أسس حديثة بتحديد الاختصاص ، ولكن فيه إسراف وإفراط في الترف وقلة نظر للعواقب وخضوع لبعض الظالمين من رجال دولته الماليين ، لحاجته إليهم فيما يُسرف من مال ؛ وتقطعة الضمف هذه جعلته يتقاضى عما يأتون من مفاسد خطيرة .

ومصطفى خزنة دار وزير العمالة «للمالية والداخلية» رجل مغربي الأصل ، جاء

(١) البت : الفصل في الأمور .

(٢) مولاه : سيده .

تونس وسنه دون العشر، فرباه أحمد باشا كما ربى خير الدين، وارتقى في الوظائف حتى صار وزيراً؛ وهو شخصية غريبة، لين بسام، لا يقول «لا» لمن طلب منه شيئاً ولو مستحيلاً، يرضى بالوعد ظاهراً ويضمر عدم الوفاء باطناً، عفت اللسان «متدروش» يحافظ على الصلوات ويقرأ الأوراد ويقوم الثلث الأخير من الليل، وهو مع ذلك شره في جمع المال، لا يتورع عن السرقة والنصب ومشاركة السارقين والغاصبين. تولى الوزارة نحو خمسة وثلاثين عاماً أثقل فيها كاهل^(١) الشعب بالضرائب والمظالم، يفعل ذلك كله نهاراً وبتهجّد ليلاً، يجتلس المال ويمرّ المساجد؛ بدأ حياته ستمحاً كريماً وختمها بخيلاً شحيحاً؛ زوّج بنته من خير الدين لما تنبأ له بمستقبل باهر، وبسط سلطانه على الباي أحمد بحيله وأساليبه، غشّى بصره فلم يمد يرى ظلمه وفساده، وحارب بكل قوته من تقرب إلى الباي أو من مال إليه الباي، حتى يضمن دوام نفوذه؛ يجبّد للوالى كثرة الإنفاق في الإصلاح وغير الإصلاح، ويشجعه على الإمعان في الترف والإفاضة في البذل، حتى يأسره بحاجته إليه وحتى يتخذ من كل ذلك وسائل لاستنزاف مال الشعب، بعضه له وبعضه للوالى.

ومحمود بن عياد يدُ مصطفى خزنة دار التي يقبض بها ويسرق بها ويستغل بها، وشريكه في المغام والمظالم، وظيفته جمع الضرائب على اختلاف أنواعها، وشراء جميع ما تحتاجه الحكومة وما يحتاجه الوالى؛ وظل على هذا عشرين عاماً؛ ذكى خبيث ماهر، يغالى في الضرائب ويتخذ كل الحيل حتى لا تصل مظلمة إلى سمع الوالى، فإذا وصلت احتال حتى تُرْفَض. استطاع أن يجمع من الثروة من هذه الأبواب ثمانين مليوناً.

رأى من بعيد أن الشعب بدأ يعلوأنينه، وأنه يوشك أن يفتضح هو وشريكه

(١) الكاهل: أعلى الظهر مما يلي العنق.

فهرباً أموالها إلى فرنسا ، وادعى ابن عياد المرض وزعم أنه مسافر إلى باريس للهداوى ، فلما وصل إليها أعلن عدم العودة ، وطلب أن يتجنس بالجنسية الفرنسية فأجيب إلى طلبه .

ومع هذا كله فقد بلغ من فجوره أن ادعى على الحكومة التونسية أن له مبالغ طائلة قبلكها (٦٠ مليون قرش تونسى = ٤٠ مليون فرنك) نظير مشتريات اشتراها لها لم تدفع ثمنها ، وأخذت المسألة دوراً خطيراً ، إذ أصبح المدعى فرنسى الجنسية تحميه حكومة فرنسا وتطالب بحقوقه .

هنا اتجه الباي أحمد إلى خير الدين ليذهب إلى باريس ، ويخاصم ابن عياد ويبين فساد زعمه ويثبت أن عليه — لاله — ديوناً بطالته بها ، وكانت قضية هامة لو حُكم فيها لابن عياد لوقعت تونس في الإفلاس ، وزاد من خطرهما ما كان تحت يده من مكاتبات ومستندات رسمية دبرها هذا الماكر تديراً محكماً .

وظلت هذه القضية في باريس أكثر من ثلاث سنوات من سنة ١٢٦٩ — ١٢٧٣ هـ ، وخير الدين فيها يرافع ويدافع ، وابن عياد يملأ فرنسا دويماً ، وبساعده على ذلك ما ينفقه عن سعة ، ويشترى الدثور والأمالك في فرنسا ؛ وعلى خير الدين أن يقاوم كل هذا .

وأخيراً كُلفت لجنة للقضايا بوزارة الخارجية الفرنسية دراسة هذا الخلاف ورفع تقرير عنه ، وشكلت لجنة تحكيم يرأسها الإمبراطور نابليون الثالث ، وأصدرت حكماً وهو يقضى بتخفيض مطالب ابن عياد من ستين مليون قرش إلى خمسة ملايين ، كما ألزمته بأن يدفع للحكومة التونسية ١٤ مليون قرش في ذمته لها ، وبدفع مبالغ أخرى ، فكان مكسب تونس من هذه القضية نحو ٢٤ مليون فرنك . وفوق ذلك قام خير الدين في هذه السفارة بأعمال أخرى ، أهمها أنه لما حدثت حرب القرم ١٢٧٠ هـ ١٨٥٣ م أرسل الباي أحمد لمساعدة الدولة العثمانية

١٤ ألف جندي بأدواتهم الحربية وأسطولا من سبع قطع ، وهذا أثقل كاهل تونس ، فأرسل الباي إلى خير الدين بباريس مجوهرات لبيعها ، وفوضه في أمر ثمنها ، فلم يقبل خير الدين هذا التفويض ، وظل يراجع الباي فيما يُعرض من ثمن ، حتى أنكر عليه كثرة الاستشارة وأمره بالبيع فوراً فباع .

ولم يكف ثمن هذه المجوهرات ، فكلفه الباي أن يمقد قرضاً من فرنسا ؛ وكانت هذه مسألة خطيرة لم يستطع ضمير خير الدين أن يحتملها ، ولا سيما أن الباي قد أصيب بالشلل وقربت منيته ، فماطل وماطل ، وأخذ يبعث بالاستفهام تلو الاستفهام حتى مات الباي ولم يتم عقد القرض ، فكانت محمّدة من محامده ذكرها له أهل تونس والباي الجديد المشير محمد باشا ، وأنم عليه برتبة فريق سنة ١٢٧٢ . أفاده بقاؤه في باريس هذه المدة اطلاعاً على الدنيا الجديدة ومعرفة بنظمها واحتكاكاً برجال السياسة وفهما لأغراضهم ، ووضع عينه على أسباب رقي الأمم وقارن بينها وبين تونس ، لم تأخرت وكيف ترتقي ، مما كان له أثر كبير في حياته المستقبلية ، كما أفادته علوشانه في أمته وثقتها به وأملها فيه .

ومما يؤسف له أنه بعد هذه الفضايح كلها بقي مصطفى خزنة دارالمقتصب الكبير وصهر خير الدين في منصبه في الوزارة .

عاد خير الدين إلى تونس فبينه الباي محمد باشا وزيراً للحربية سنة ١٢٧٣ ، وظل في هذا المنصب إلى سنة ١٢٧٩ ؛ وفي هذه الفترة قام بإصلاحات كثيرة ، فأصلح ميناء « حلق الوادي » وهو أعظم ميناء لتونس ، وأمر بأن يقيد كل شيء يصل في وزارته ، وكان هذا النظام أول ما أدخل في تونس .

وأنشأ مصنعاً بخاريّاً لبناء السفن وإصلاحها ، ووسع الطرق ونظمها . ولكن أهم من ذلك كله أن الدولة العثمانية وولايتها التابعة لها والمرتبطة بها — ومنها تونس — مالت إلى اقتباس النظام النيابي تحت تأثير الضغط الأوربي وظهور فساد

الحكم الاستبدادى ، وميل خواص الشعوب الشرقية إلى إصلاح الحال وإدخال
النظم الحديثة — فكان خير الدين العقل المنظم لهذه الحركة ومن له النصيب
الأكبر في وضع القوانين لمجلس شورى منتخب .

وصدر الأمر به سنة ١٢٧٧ وانتخب أعضاء المجلس ، وكان خير الدين
الرئيس الفعلى له بجانب وزارته للحربية .

ولكن هذا المجلس اصطدم بطائفتين لها خطرهما : فرجال الدين لم يرضوا
عنه ، لأن بعض أحكام القانون سياسية لا شرعية ، ولأن القانون يقضى بالحكم
بالأغلبية وقد ترى الأغلبية ما لا يرضى الدين . وأصحاب السلطان وعلى رأسهم
الوالى ومصطفى خزنة دار لم يرضوا عنه فى باطن نفوسهم ، لأنه يسلبهم سلطانهم ،
فأراد خير الدين أن يكون السلطان الحق للمجلس ، وأرادا أن يكون المجلس ستاراً
شريعياً لتصرفهما وأداة طيعة لتنفيذ أغراضهما . أراداه حقيقة وأراداه لعبة . أراد
من كل عضو أن يقول ما يعتقد فى صدق وإخلاص وجرأة ، وأرادا من كل عضو
أن يتحسس رأيهما فيعبر عنه ، فكان النزاع وكان الخصام .

عرض على المجلس رغبة شركة فرنسية بأن تقوم بمد ماء زغوان إلى قرطاجنة
ثم توصيله إلى الرسمى والحاضرة ، وفى هذا المشروع فوائد ومضار . وتجادل
الأعضاء فيه ، منهم من يحبذ لفوائده ، وبعضهم يرفضه خوفاً من تغلغل النفوذ
الفرنسى ، ويرغبون أن يدبروا الأمر لتقوم بالحكومة التونسية نفسها ،
واشتد الجدل ومالت الأغلبية إلى الرفض ، وهنا قال الوالى : لقد وعدت قنصل
فرنسا وعداً قاطعاً بالموافقة على المشروع . فكان خير الدين جريئاً إذ قال : فلم
جمعتنا إذا لتأخذ رأينا ، وكان يكفى سماع هذا الخبر من سيادتكم ؟ .

وأرادوا أن يصرف فاضل الأوقاف على الإصلاحات العسكرية ، واستندوا
إلى فتوى من أحد العلماء المالكية ، فمارض خير الدين فى هذا وأوضح وجهة

نظره ، بأن الشؤون العسكرية لها مخصصات في مالية الدولة ، ولا يصح أن تمتد الأيدي إلى فاضل الأوقاف إلا إذا عجزت مالية الدولة واستنفدت في وجوهها العادية ، أما إذا كانت تُبعثر هنا وهناك ويُصرف منها على الترف والشهوات فلا يصح أن تمتد الأيدي إلى فاضل الأوقاف .

وناحية ثالثة لم يكن يرضيها النظام الشورى ، وإقامة العدل ، وهي الحكومة الفرنسية إذ ذاك ، لأن شمول المدل والنظام الشورى واستقرار الأمور يضيع على فرنسا مطمحها في الاستيلاء على البلاد ، فكان ممثلو فرنسا يحرّضون الباي على التلاعب بالمجلس الشورى . ولما حضر نابليون الثالث إلى الجزائر وتوجه إليه باي تونس وقدم له نسخة من قانون الشورى الذي وضعه ، قبلها منه بالشكر ظاهراً ، ونقدها أمام رجاله سرّاً وقال : « إن العرب إذا استأنسوا بالعدالة والحريّة لم نسترح معهم في الجزائر » . وهكذا اتجهت سياسة فرنسا في هذه البلاد إلى التظاهر بتشجيع حركات الإصلاح والعمل سرّاً على إحباطها .

وهكذا كل يوم مشكلة وكل يوم نزاع ، والإصلاح مستحيل مع هؤلاء ، فاستقال خير الدين ، وقال : « لقد حاولت أن أسير بالأمور في طريق العدالة والنزاهة والإخلاص فذهب كلُّ مسماعى سُدى ، ولم أشأ أن أخدع وطنى الذى تبنّانى بتمسكى بالمناصب . ورأيت أن الباي وعلى الأخص وزيره الرهيب العظيم الجاه مصطفى خزنة دار لايلجان إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سيئاتهما تبريراً قانونياً ، فقدمت استقالتي سنة ١٢٧٩ من رئاسة المجلس ومن وزارة الحربية ، وعدت إلى حياتى الخاصة » .

لم يشأ أن يشور بعد اعتزاله ، ولا أن يكون حزباً يناضل في سبيل تحقيق العدالة ، فذلك مالم يتفق ومزاجه ولم تهيا له البلاد ، ثم هو تربطه بركنى الاستبداد روابط تقيد حريته ؛ فالباي مولاه ، ومصطفى خزنة دار صبره ، وموقف البلاد

إزاء المطامع الأجنبية دقيق؛ لهذا كله اعتزل وسالم، ونقضَ يده من العمل الرسمي مع الإلحاح عليه في العودة، ولكنه لم يقطع علاقاته الشخصية بالباي والوزير، واستمر على هذه الحال تسعَ سنوات حَفَلَتْ بأمرين جديرين بالذكر: الأول سفره سفيراً من الباي إلى ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا والنمسا والسويد وهولندا والدانمارك وبلجيكا في مهمة خاصة، فكنته هذه ورحلته السابقة — كما يقول — من دراسة الأسس التي قامت عليها المدنية الغربية وبنيت عليها الأمم الكبرى قوتها ونفوذها. والثاني تأليفه كتاب « أقوم المسالك، في معرفة أحوال الممالك ».

عكف خير الدين أثناء اعتزاله الوزارة على وضع كتاب سماه « أقوم المسالك، في معرفة أحوال الممالك » ومُسميت ترجمته الفرنسية « الإصلاحات الضرورية للدول الإسلامية » وكان في ذهنه عند تأليفه أن يحدِّوْ حَدَّوْ تاريخ ابن خلدون، يؤلفه بروح العصر، ومطالب العصر؛ فاشتمل أيضاً على مقدمة وتاريخ. فأما المقدمة فقد أراد منها البحث في حالة البلاد الإسلامية وأسباب انحطاطها بعد ازدهارها، وكيفية إصلاحها.

وأما التاريخ فقد عرض فيه حال الممالك الأوربية لا من ناحية تعاقب ملوكها وتسلسل تحروبها، ولكن من ناحية وصف كل دولة في إدارتها وجيوشها ونظام الحكم فيها، ومالياتها وكيفية ضبطها، وقوتها البرية والبحرية. وقد وصف — على هذا المنوال — الدولة العثمانية وفرنسا وإنجلترا وروسيا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال وهولندا والدانمارك وبلجيكا وسويسرة واليونان، ثم وصف جغرافية أوربة الطبيعية إلخ، وكان أهم ما يقصد من ذلك أن يضع أمام القارئ

العربي صورة نهضة أوربة وأسبابها وطريقة الحكم فيها حتى يقتبس المسلمون منها ما يصلح لهم ، وحتى يثير عندهم الرغبة في الاقتداء بهم والعمل على منوالهم ، وقد أودعَه خلاصة ما رأى في سياحاته وما قرأ وما فكر .

وأهم ما يعنينا الآن مقدمته التي تشرح حال المسلمين وحاجتهم إلى الإصلاح وطريقته : وهو فيها يتنعى^(١) على المسلمين كراهيتهم الأخذ بأساليب المدنية الغربية في الإصلاح ، واعتقادهم أن كل ما صدر عن أوربة حرام ، ويطلون ذلك بطل مختلفة ؛ كأن يقولوا إنها مخالفة للشريعة الإسلامية ؛ أو يقولوا إنها إذا ناسبت الأم الغربية فلا تناسب الأم الشرقية ، لأن كل أمة لها موقفا الاجتماعي وعقليتها وتاريخها ؛ أو أن يقولوا إن المدنية الغربية بطيئة الإجراءات وخاصة في طريقة القضاء ، أو أن يقولوا إن النظم الغربية تستلزم التوسع في الإدارة وتقسيم الأعمال ، وهذا يستلزم كثرة الوظائف والموظفين ، وليس هناك مال يكفي لكل هذا ، فلا بد إذا من فرض ضرائب جديدة ، والبلاد فقيرة وأهلها لا يهتمون بزيادة الضرائب .

وقد وقف نفسه للرد على هذه المزاعم .

فأما الزعم الأول فالتمسك بالدين لا يمنع من النظر فيما عند الأمم الأخرى ، والأخذ بأحسنه فيما يتعلق بالمصالح الدنيوية ، فليس بالناس يعرف الحق ، ولكن بالحق يعرف الناس ، والحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث يجدها ، وسلمان الفارسي لما اقترح على النبي ﷺ حفر خندق في غزوة الأحزاب أخذ برأيه ولم يكن ذلك معروفاً عند العرب ، والمسلمون الأولون أخذوا علوم اليونان ومنها المنطق واستفادوا منها ، وقال الغزالي : من لا معرفة له بالمنطق لم يوثق بعلمه ، وأبو بكر الصديق قال لخالد عند إرساله لقتال أهل الردة في اليمامة : « إذا لاقيت القوم فقاتلهم

(١) ينعى : يعيب .

بالسلاح الذي يقاتلونك به ، السهم للسهم والرمح للرمح والسيف للسيف « ولو أدرك هذا الزمان لقال المدفع للمدفع والبارجة للبارجة والمدرعة للمدرعة . ولا يمكن الاستعداد لمنازلتهم بمثل سلاحهم إلا بالعلم وأسباب العمران . ثم نقول لهؤلاء الذين لا يستحسنون ما تأتي به المدنية الغربية : لماذا تنكرونها فقط في التنظيم وتبأجبه والإدارة وضبطها والعدل وإقامته ، ولا تنكرونها فيما تتنافسون فيه من الملابس والأثاث والمخترعات وأسباب الترف ؟ فالذين صنعوا أدوات الزينة والنعيم هم الذين صنعوا الأسلحة واخترعوا العلوم والمعارف . أفتتح الباب للأخذ منهم فيما لا ينفع ونُقله أمام ما ينفع ؟ أنصدُّ عن الأخذ عنهم ونتركهم يستغلون زراعتنا ومواردنا وينعمون بها ، ثم نكتفي منها بفتات موائدهم ؟ إنهم ما وصلوا إلى استغلالنا إلا بمعارفهم ، ولم ترتق معارفهم إلا بالعدل والحرية ، فكيف يسوغ لعاقل أن يصدّ عن ذلك ويغمض عينه ولا يسمح به ، استناداً إلى خرافات وأوهام ؟ وقد قال بعض المؤلفين في السياسة الحربية : « إن الأمة التي لا تجارى جاراتها في معدّاتها الحربية ونظمها العسكرية ، توشك أن تقع غنيمة في أيديهم » وإنما خص النظم الحربية بالذكر لأنها موضوع كتابه ، وإلا فالحكم عام في كل مرافق الحياة .

« ومن دواعي الأسف أن هذه النظرة إلى المدنية الغربية لا تزال تؤثر في بعض البيئات في الأمم الإسلامية وإن اختلفت درجاتها في الإصغاء إلى هذه الدعوة ، كالتخويف من تعليم المرأة ومن الاستعداد من التشريع الحديث . ولعل هذا من الأسباب التي جعلت النصارى والمسلمين إذا اجتمعوا في قطر واحد كان النصارى أسبق إلى تشرب المدنية الغربية والاستفادة منها ، ثم يأتي بعض الناس فينسبون ذلك إلى طبيعة الإسلام ، والإسلام لا يمنع أن يقتبس الصالح من الأمر حيث كان ومن كان » .

أما هؤلاء الذين يقولون إن اللدنية الغربية لا تناسب الأمم الإسلامية لموقفها الاجتماعي، فنقول: لهم إن أوربة عندما بدأت نهضتها كانت أسوأ حالا منا؛ والأمة الإسلامية — كما يشهد النصفون — لها من عقليتها واستعدادها وسابق مدنياتها ما يمكنها من السير في هذا المجال إذا أدركت حريتها الكامنة، فالحرية والطموح غريزتان في المسلمين تأصلتا فيهم بتعاليم دينهم؛ غاية الأمر أنه من الواجب على القادة الذين يضعون لهم أسس حريتهم ونظم إدارتهم أن يراعوا ظروفهم، وأن يقدموا لهم من ذلك ما يستطيعون هضمه، ثم يوسع هذا شيئاً فشيئاً بنمو أسباب التمدن.

أما القول ببطء الإجراءات، فإن كان سببه إعطاء الحوادث حقها من التأمل حتى يتضح عند الحاكم وجه الحق، بالإفصاح للمتخاصمين أن يدلوأ بمحجهم، فلا يصح أن يشكوه منه جاهل أو متجاهل، وهذا خير ألف مرة مما يجري الآن من الإسراع في الحكم من غير تمحيص ومن غير إبداء أسباب. وإن كان سببه تقصير الموظفين أو قصورهم، فما على الحكومة إلا أن تختار الأكفأ وتدريبهم، وكذلك الشأن في الأمور السياسية الكلية لا بأس من البطء فيها إذا كان البطء لتحري الصواب ومعرفة وجه الحق. ومع هذا فقد يحدث البطء والتخلف أول الأمر، فإذا مرّنت الأمة عليه أسرعت السير في شؤونها.

وأما الخوف من زيادة الضرائب فالأمر بالعكس، لأن الحكم الشورى يجعل الضرائب لا تفرض إلا حيث المصلحة، ورضاً أهل الحل والعقد. على حين أن الحكم الاستبدادي يجعل فرض الضرائب شهوة من شهوات الحاكم المستبد. ثم إن تنظيم الدولة وشؤونها بضبط دخلها وخرجها يزيد في مصادرها فيتعمم الأمة بمالياتها، وإذا فرضت ضريبة فلأنها تفيد أكثر مما تضر، لا كما هو حاصل الآن من وضع إيراد الدولة تحت تصرف الحكام بصرفون منه على شهواتهم

زعماء الإصلاح م - ١١

من غير حساب ، فإذا أسرفوا وأتلفوا لم يجدوا إلا باب فرض ضرائب جديدة .

الحق أن الأمم الإسلامية لا تصلح إلا بالنظام الشورى الذى يقيد الحاكم ، وبأن نستمد من النظم الغربية والمدنية الحديثة ما يصلحنا . والحق — أيضاً — أن الذين يتفنون أمام هذه الدعوة إلى الإصلاح إما جهلة لا يعرفون كيف تقدم العالم وكيف أصلح عيوبه وأسس نظمه ، ثم يدعوم الجهل إلى الاستنامة لنظمهم المصيبة وطرقهم المعوجة ، ويرون أن الإصلاح بدعة من بدع آخر الزمان ؛ وإما قوم يعلمون وجوه الإصلاح ومزاياه ، ولكنهم يرون أنها تسلبهم منافعهم الشخصية التى تتوافر لهم بالاستبداد والفضى ولا تتوافر بالنظام ، فيحاربونها تحت ستار ما يزعمون من أضرار ، وما يختلفون من أسباب ، وهم فى باطن أنفسهم يعرفون أنهم كاذبون .

إن العدل والحرية هما ركنا الدولة ، وهما اللذان كانا فى المملكة الإسلامية فأزهرت ثم فُتِدا فذُبُكَّت ، ولم يكونا فى الدول الأوروبية فانتابها الضعف والفساد ، ثم كانا فصاح حالها ؛ وليس جو أوروبية أحسن الأجواء ، ولا أرضها أصلح الأراضى ، وإنما بلغ أهلها ما بلغوا بالتقدم فى العلوم والصناعات واستخراج كنوز الأرض بعلوم الزراعة ، وكسب المال بعلوم التجارة ؛ وهذا كله لم يكن إلا وليداً للعدل والحرية ، وهذه قوانين طبيعية لا تتخلف . عدل وحرية يتبعهما عمران ، وظلم واستبداد يتبعهما خراب .

ثم إن العدل والحرية يجب أن يوضع لهما من النظم ما يضمن وجودهما ودوامهما . وليس هناك ضمان إلا بالمجالس النيابية ، فقد يكون فى الملوك من يحسن تصرفه بدون مشورة ، ولكن يكون ذلك موقوتاً بوقته ، يزول بزواله ؛ فوجب أن يحاط الملوك بأهل الحل والعقد ، يشاركونهم فى كليات السياسة ، ويكون

الوزراء مسئولين أمامهم . وكل ما أصاب الأمم الإسلامية إنما أصابها من ترك الأمر فيها إلى مشيئة حاكمها وخضوع الوزراء لإشارته . وقد قال ابن العربي في الضرائب التي تؤخذ من الناس عند فراغ بيت المال : إنها يجب أن تؤخذ جهرًا لا سرًا ، وتنفق بالعدل لا بالاستثثار ، وبرأى الجماعة لا بالاستبداد . وقد كنت أتحدث مع كبير من أعيان أوربة فأنسب في مدح ملكه وتضلمه من أصول السياسة وصواب منهجه ، فقلت : فلم إذا تخاصمونه في الحرية السياسية ؟ فقال : من يضمن لنا بقاء استقامته واستقامة ذريته من بعده ؟ .

وقد اقتبس بعد ذلك من أحد مؤرخي نابليون قوله : « إن نابليون أخطأ — مع عظمتة — لاستبداده ، ويجب على الأمة الفرنسية أن تتعلم من غلطاته . وإن ما ينبغي أن يستخلص من كل تاريخه أنه لا يليق بأي فرنسي أن يبذل حريته لأي أحد ، كما لا ينبغي له الإفراط في حريته حتى تنتهك حرمتها » .

وقد أيد خير الدين نظرتة هذه بالرجوع إلى التاريخ ، فاستشهد بالملكة الإسلامية ، بم تقدمت وبم تراجعت ، وبأوربة بم تأخرت وبم نهضت وبم نمت . وحمل المسلمين تبعه تأخرهم ، ولكنه لم يهمل نقد أوربة إزاء الدول الإسلامية في تصرفاتها ، وخاصة في مسألة « الامتيازات الأجنبية » استناداً إلى عهد قديم مضى وقتها ؛ ولم تكف باليهود ، بل توسعت في تفسيرها ما شاءت لها قوتها . وهذا كله مخالف للقانون الأساسي البديهي ، وهو أن من دخل مملكة فلا بد أن يخضع لأحكامها . فإذا ادعى أن المملكة الإسلامية متأخرة في نظمها فهناك من هم أكثر تأخرًا منها وأوربة لا تطلب امتيازات فيها . وإذا ادعى كراهية بعض عوام المسلمين للنصارى وحينهم ^(١) عليهم أمكننا الإدعاء بحق كراهية بعض النصارى للمسلمين وحينهم عليهم ؛ فلا مبرر إذاً لهذه الامتيازات .

(١) الحيف : الظلم والجور .

يضاف إلى ذلك ما تقوم به بعض ممالك أوربة من وضع العراقيل في سبيل تنظيم الممالك الإسلامية لشؤونها، وإدخال وسائل الإصلاح التي تراها، وإيقاع الدول الإسلامية في حيرة بين مطالبة لها بالإصلاح وإعاقه للإصلاح.

ثم من أهم العوائق في تقدم المسلمين وجود طائفتين متعادتين : رجال الدين يعلمون الشريعة ولا يعلمون الدنيا، ويريدون أن يطبقوا أحكام الدين بحذافيرها بقطع النظر عما جدت واستحدثت؛ ورجال سياسة يعرفون الدنيا ولا يعرفون الدين، ويريدون أن يطبقوا النظم الأوربية بحذافيرها من غير رجوع إلى الدين. فنقول للأولين اعرفوا الدنيا، ونقول للآخرين اعرفوا الدين. فاعتزال العلماء شؤون الدنيا ثم تحكّمهم ضرر أي ضرر. وجهل رجال السياسة بأصول الدين ضرر مثله. والواجب امتزاج الطائفتين وتعاونهما. فهناك أصول الدين يجب أن تراعى، وهناك أمور لم يُنصَّ عليها تقتضيها مصالح الأمة يجب أن تقاس بمقياس المنفعة والمضرة ويعمل فيها العقل.

ثم أبان الأسس التي بُنيت عليها المدنية الحديثة التي يمكن اقتباسها ونشرها في المملكة الإسلامية، كالحرية بنوعها، وهما : الحرية الشخصية وهي « إطلاق التصرف للإنسان في نفسه وكسبه، مع أمنه على نفسه وعرضه وماله، ومساواته لأبناء جنسه في الحقوق والواجبات »، والحرية السياسية وهي المشاركة في نظام الحكم والمداخلة في اختيار الأصالح - ثم تأسيس القوانين بنوعها، وهي قوانين الحقوق المرعية بين الدولة والرعيّة وقوانين حقوق الأهالي فيما بينهم - ثم مسئولية الوزراء أمام الأمة في مجلسها الشورى إلخ.

وختم ذلك بإبداء رأيه في أن إيجاد هذه النظم من لوازم وقتنا، وكل من وقف في سبيلها عديم الأمانة والنصيحة لدولته ووطنه.

هذه زُبدة ما في المقدمة التي تبلغ نحو مائة صفحة ، ومنها نعرف وجهته في الإصلاح . ونعود بعد ذلك إلى متابعة حياته .

- ٤ -

بعد أن ترك خير الدين الوزارة وتخلّى عن الكفاح وانصرف إلى التأليف خلا الجوّ لمصطفى خزنة دار ، يتقل كاهل الشعب بمظالمه ومغائمه . والباي محمد الصادق باشا الذي تولى سنة ١٢٧٦ رجل لَيِّن سهل ناعم ، لا يجب أن يواجه صعوبة ولا يسمع بمشكلة ، يسلم الأمور لوزيره ولا يسأله عما يفعل ، ولا يهتم منه إلا أن يواليه بالمال الكثير الذي يصرفه في ترفه . والجلس النيابي الذي أنشئ وجد فيه مصطفى خزنة دار عائناً لتصرفاته واستبداده ، فألغاه وألغى كل ما تبعه من نظم ، وعادت الأمور إلى مجراها الأول ، واستردّ الوزير حريته في فرض الضرائب وطرق تحصيلها .

وما زال مصطفى خزنة دار يستنزف موارد البلاد حتى نَصَب مَعِينُهُ (١) قاتمه إلى أوربة يستدين منها . وفي أقل من سبع سنوات بلغ الدين (١٥٠ مليون فرنك) .

ووقعت البلاد في شرٍّ مَحْنَةٍ ؛ فمن ناحيةٍ ثار الشعب من ضرائب تضاغفت ، بل بلغت في بعض الأحيان ثلاثة أمثالها ، إلى جَوْر وفساد في التحصيل والتوزيع أسلما إلى الإفلاس ، حتى بلغ الحال آخر الأمر أن لم يكن في خزنة الدولة مرتبات أسرة الباي ولا مرتبات الموظفين ورجال الجيش ولا فوائد الديون ، وحتى اضطرّ أوساط الناس إلى إخراج نسايمهم لجمع العُشْب وعروق الأشجار لِلِاقْتِيَاتِ بها . ومن كان عنده قليل من المال أخفاه حتى لا يصادر ، وتظاهر بالفقر ، وكان يظن القمع في الماء ليلا من غير طمحن حتى لا يتهم بالرخاء ، وفشا المرض والموت إلى أفضع

(١) المعين : الماء الجاري .

حد . ومن ناحية أخرى تدخلت الدول الأوربية تريد المحافظة على ديونها . واقترحت فرنسا تشكيل لجنة مالية ووافقتها إنجلترا وإيطاليا ، وصدر مرسوم من الباي سنة ١٢٨٦ بتشكيلها من فرنسيين وإنجليز وإيطاليين يرأسها موظف تونسي ، وجعلت مهمتها توحيد الدين وتحديد الفوائد وإدارة المرافق التي خصصت لهذا الدين .

وهكذا كانت رواية واحدة مُثلت مرة في مصر ، ومرة في تونس ، لم يختلف فيها إلا أشخاص الممثلين .

عند ذاك أجه الباي إلى خير الدين يطلب منه أن يرأس هذه اللجنة فاعتذر ، فألح عليه حتى قبل ، وحمل مهمة شاقة في الداخل والخارج ، ومُنح لقب وزير ، ومن الغريب أن الباي احتفظ بمنصب الوزير الأول لمصطفى خزنة دار ، الذي أسلم البلاد للدمار ! وليس لهذا سبب إلا ضعف الباي وشلاه أمامه كما يشاء العصفور أمام الثعبان .

واجه خير الدين مشاكل من أعسر الأمور ؛ فاللجنة المالية المختلطة تريد أن تضع يدها على كل شيء في الدولة ، لأن كل شيء متصل بالمال ، حتى المعلم في المدرسة والقاضي في المحكمة ، ولو فعلت لأضاعت استقلال البلاد بقتانا .

ومشكلة ثانية ، وهي كيف ينقذ هذا الشعب بعد ما احترق بالجوع والفقر والمرض وفقدان الثقة بالحكومة ؟

ومشكلة ثالثة ، وهي بقاء مصطفى خزنة دار رئيساً للوزارة ، وهو الشرير في المال كشره في حب السلطة والجاه . ومن ذاق لذة ذلك لم ينتج عنه اختياراً ، وهو بطبيعته وتاريخه عدو كل إصلاح ، غيور ممن يشاركه جاهه .

فأما المشكلة الأولى فاستطاع خير الدين — بالمفاوضات الطويلة مع اللجنة ومع الدول — أن يحصر دائرة نفوذها في موارد محدودة ، وأن ينظم ميزانية الدولة

ويضمن للدائنين دفع الفوائد في حينها ، إلى غير ذلك من وسائل تعهد بها ونفذها في ضبط وأمانة .

وأما المشكلة الثانية فقد رأى كثرة الضرائب قد أضاعت الزراعة وجعلت البلاد خراباً ، ولم يزرع الناس إذا كان نتاج زرعهم ليس لهم وكان زارعهم وغير زارعهم يستويان في الفقر ، فخفف من الضرائب ، ونظم طرق تحصيلها ، وأخذ بالشدة من تلاعب فيها ، وشجع غرس الزيتون والنخيل ، فأعفى كل من غرس منهما جديداً من الضرائب عليها مدة عشرين عاماً ، وأرجع من فرّ من الأهالي لكثرة مطالب الحكومة ، وأسقط ما عليهم ، وأمر بالنظر في شكايات من نكب من الناس على يد الحكومة السابقة ورد ظلّامتهم ، ووضع صندوقاً كبيراً في ميدان يونس يضع فيه كل متظلم ظلّامته وأعفاه من التصريح باسمه ، وجعل مفتاح الصندوق معه ، هو الذي يفتحه بنفسه ، وهو الذي يقرأ الظلّامات ويوقع فيها بما يراه من تحقيق العدل .

وأما المشكلة الثالثة فقد ظل في نزال^(١) مع مصطفى خزنة دار حتى زادت فظائمه وانكشفت وألح الناس بوجوب عزله ، وسقط منقطه ضبطتها اللجنة المالية فعزل من منصبه سنة ١٢٩٠ ، وأقام الناس لذلك من الزينات والأفراح في جميع بلدان القطر ما لم يُسمع بمثله ، وأصدر خير الدين قراراً بمحاكته على ما اتهم به فحوكم ، وألزم بدفع خمسة وعشرين مليون فرنك .

وبذلك ختمت حياة مصطفى خزنة دار السياسة ، وهي حياة تعدّ مأساة الأمة ، من ناحية موت الضمير في رجل وُكِّلت إليه شئون البلاد في أوقات حرجة ملأى بالمطامع الدولية ، ومن ناحية خنوع الشعب لهذا الرجل ومظالمه مدة تزيد على ثلاثين عاماً ، من غير أن يكون هناك رأى عامٌ يزلّله وينجيّه ،

(١) نزال : عراق .

وقوة الاحتمال في مثل هذه الأحوال رذيلة من أكبر ما تُمتنى^(١) به الشعوب .
من ذلك الحين كان خير الدين هو الوزير الأول ، أُطلقت يده فيما يرى من
إصلاح ، ولا يُقلُّ يده إلا مطامع الدول .
تولى إصلاح القطر من جميع نواحيه السياسية والزراعية والتعليمية والاقتصادية
والمالية والإدارية والقضائية .

فسلك مع قناصل الدول مسلكاً حازماً صريحاً ، يُضغى إلى طلباتهم المعقولة
ويرفض غير المعقولة ، مع ذكر الأسباب المفصلة للرفض ، فلا يُدَاهِنُ ولا يُرَائِي .
ولذلك احترموه ولو خالفوه ، وقد يضعون العقبات في سبيله باطناً ولكنهم
يجاملونه ظاهراً .

وقسم الأراضي الزراعية إلى مناطق ، وتحرى اختيار الأماناء لجلب الضرائب .
ومن سهل عليه دفع الضريبة نقداً فعل ، أو محصولاً فعل ، ونكل بمن ثبتت
عليه الخيانة من الجبابة ، ونظم العلاقات بين الملاك والمزارعين وبين الملاك
والحكومة . وألغى الضرائب غير المعقولة وغير المستطاعة ، وأبطل الحملات
المسكرية لتحصيل الضرائب بالقوة ، لأنها كثيراً ما كانت تؤول إلى أعمال
السلب والنهب ، فعادت للناس طمأنينتهم ، وعادت للحكومة هيبتها واحترامها ،
وانصرف الناس إلى الزراعة بعد أن كانوا ينصرفون عنها . ولما ترك الحكم كانت
مساحة الأرض المستغلّة مليون هكتار ، وكانت حين تسلم زمام الحكم ستين ألفاً .
وفي التعليم أنشأ مدرسة عصرية تعلم فيها العلوم العربية والشرعية ، وبجانبها
الثقافة المصرية مع تعليم اللغات التركية والفرنسية والإيطالية ، وأصلح التعليم
بجامع الزيتونة ، وجمع الكتب المبعثرة في المساجد ، وكوّن بها مكتبة كبيرة ،
ووهب لها من عنده ألفاً ومائة كتاب مخطوط ، ونظمها تنظيمًا حديثاً ، وحسن

(١) تمنى : تصاب .

مطبعة الدولة ووكل إليها نشر الكتب العلمية والأدبية ، وأصلح إدارة « الرائد التونسي » وهي الصحيفة الرسمية للحكومة ، وشجع على نشر المقالات فيها ، كان ينشر فيها أفكاره السياسية ، وألزم الموظفين بقراءتها ، والتفت إلى الناحية الاقتصادية ، فنظم الجمرک ورفع ضريبة الاستيراد ٥ ٪ وخفض ضريبة الإصدار ، وأنشأ الخافر الجمركية لمنع التهريب . ونظم الوظائف الحكومية وعيّن مرتباتها وكما حدّد مرتبات القصر ، ووضع ميزانية الدولة على أساس صحيح ، وضبط المكاتب في الدواوين ، وأنشأ السجلات للصادر والوارد ، ورتبها حتى يسهل الرجوع إليها .

وجدت في إحياء الصناعات المغربية كالتنقش على الجص والقباب ، وكان يأتي بمهارة الصناع من البلاد ، ويعهد إليهم بتعليم طائفة من الشبان . ونظم الأوقاف وكانت قوضى في البيع والشراء وصرف الربح ، بعد أن كانت قد آلت أعيانها إلى الخراب ، فجمعها في إدارة واحدة ، وجعل عليها السيد محمد يرم ومعه مجلس يعينه في تنظيمها .

ونظر فرأى الناحية التشريعية والقضائية في البلاد مضطربة ، والأجانب لا يخضعون لقانون البلاد ، وليس من السهل إقناعهم بالخضوع ، إذ ليس في البلاد قانون ، فكان لكل من المذهب الحنفي والملكي قاض مطلق الحكم في الحوادث ، وقد يحدث أن الحادثين المتشابهين يقضى فيهما قضاءان مختلفان . ومن المبادئ التي يدين بها الأجانب أن تكون القوانين معروفة قبل الأحداث ، ليست مجالا للاجتهد ولا التلاعب ، فعهد خير الدين إلى مختصين بدراسة القوانين المعمول بها في الدولة العثمانية وفي مصر وفي أوربة ، وأن يستخرجوا منها قانوناً يناسب القطر التونسي ، واستمرت اللجنة في عملها ، ولكن خرج الوزير من الوزارة قبل أن يتم .

وهكذا نقل البلاد من حالة كَرْبٍ وضيقٍ وظلمٍ وفوضى إلى حالة أمنٍ ورخاءٍ ،
وضبطٍ ونظامٍ ، ورقى في كلٍ مرفقٍ من مرفاق الحياة ، وكأنه بذلك كان يستملي
نهضة مصر فيدخلها معدلة في بلاده .

أما المشا كل الدولية التي كانت أمامه فمعددة مشتبكة ملتوية : فرنسا تنظر
إلى تونس نظرة الصائد نَشَرَ شبكته ، تحاول أن تجد من كل حادثة منفذاً لتدخلها
فإذا لم تجد الحادثة خلقتها خلقاً ، وتدعى أن لها الحق فيما لها فيه حق وما ليس لها
فيه حق ، وتصطنع الرجال تمنهم المناصب الكبيرة حتى منصب الباي ، إذا هم
أعانوها وفسحوا الطريق أمامها لبسط حمايتها .

وإيطاليا ليست أقل من فرنسا مطعماً . ولما حدثت الحرب بين فرنسا
وألمانيا سنة ١٢٨٨ هـ — ١٨٧١ م ، وخرجت منها فرنسا منهزمة اشتدت مطامع
إيطاليا وجدّت في سعيها لتوسيع نفوذها ، فكانت تونس مسرحاً لتسابق
الدولتين ، كلٌّ تدبر دسائسها ، وكلٌّ توعزُ إلى جرائدها بما يتفق ومصلحتها .

وسَطَ هذه المطامع والنذر بالخطر رأى خير الدين أن يضرب الدولتين بعضهما
ببعض ، وأن يقوِّم الصلة بين تونس والدولة العثمانية ، لأن تونس لا تستطيع
القيام بنفسها ، فرسم خطة توثيق الصلات وتحديد العلاقات بينهما ، وكانت
علاقات غامضة غير محدودة ، فسمى سعيها متواصلاً ، وخاطب الباب العالي في هذا
الشأن وشرح له وجهة نظره ، فأجيب إلى طلبه . وطلب الباب العالي إرسال
مندوب إلى استامبول للمفاوضة في هذا الأمر ، فوقع الاختيار على خير الدين
نفسه ، فسافر وفأوض ونجح في استصدار فرمان يحدد هذه العلاقة ، ويقرر أن
تونس إيالة عثمانية ولوالها الحق في تولية المناصب الشرعية والعسكرية والملكية
والمالية لمن يكون أهلاً لها ، وفي العزل عنها بمقتضى قوانين العدل ، وفي إجراء
المعاملات المعتادة مع الدول الأجنبية ، ما عدا الأمور السياسية التي تمس حقوق

الدولة العثمانية ، كأصول السياسة والحرب وتغيير الحدود ، كما تتضمن إقرار الوراثة في العائلة المالكة ، مع المحافظة على الخطبة للسلطان وضرب السكّة^(١) باسمه ، وإجراء الأمور الداخلية في البلاد على قوانين الشرع ومراعاة قواعد العدل التي يقتضيها الوقت والحال ، والتي تؤمّن الناس في النفس والعرض والمال . وقد صدر هذا فرمان سنة ١٢٨٨ ، واستقبله الأهالي بالسرور .

وأخذ الباب العالي على عاتقه السعي في موافقة الدول عليه ، ولكن مشاكله واضطراب أموره الداخلية والخارجية حالاً دون إتمامه ، وأبت فرنسا الموافقة عليه لأنه يعوقها عما تنويه لتونس .

هذه خطة خير الدين . إصلاح في الداخل في كل ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية ، وإصلاح في الخارج بربط البلاد بالدولة العثمانية رباطاً وثيقاً يناهض به أطماع فرنسا وإيطاليا . ولكن عودنا التاريخ ألا يأتي مصلح بمثل ما أتى به خير الدين إلا أودى .

بعد أن سار شوطاً بعيداً في طرق الإصلاح كانت تتجمع عناصر مختلفة تعاديه ، وتضع العراقيل في سبيله ، وتشيع الأخبار عن خيائته وسوء قصده ، وتفسر بالشرّ بعض ما يأتي من الخير ، وتجمّم بعض ما يرتكب من أخطاء ، ولا بد لكل مصلح من أخطاء .

فالباي (محمد الصادق) كان مصطفى خزنة دار الناهب السارق الخائن أحب إليه من خير الدين النزيه العادل الحازم ؛ فهذا لم يكن يعطيه من المال إلا ما تقرر له في الميزانية ، وذلك يعطيه ما يشتهي ليأخذ لنفسه ما يشتهي ؛ وهذا حازم لا يميز

(١) السكّة : الأداة التي تضرب عليها النقود المعدنية .

من الأمر إلا ما وافق العدالة ومصصلحة الشعب ، وذلك يقبل الشفاعة والرجاء ولو على حساب العدالة ومصصلحة الشعب ؛ وهذا جادٌ خشن اللبس ، وذلك ناعم هين لين ، والأمر من مثل « الباي » يرضيهم المظهر ومن يجيب رغباتهم ، أكثر ما يرضيهم الخبر ومن يقدر التبعات .

لذلك كرهه الباي وعاداه ، ولكنه رأى تعلق الناس به فجاراه وداراه ، وخالفه سرّاً ووافقه جهراً .

ثم هناك أعوان مصطفى خزنة دار الذين كانوا يأكلون من فئات مائدته ، ويسرقون درهماً إذا سرق ألفاً ، ويكسبون بالوساطة والشفاعة ، وينهبون من الضرائب غير المضبوطة ، قد رأوا خير الدين يسدّ في وجوههم الباب ويحصنه بالعدالة ويضع من النظم ما يفقرهم لينفى الشعب ، — هؤلاء الذين لا يعجبهم النور وإنما يعجبهم الظلام قد كرهوه أيضاً ، وأخذوا يدسّون له الدسائس وينصبون له الشباك .

وهؤلاء أيضاً فئة اشترت ذممهم إيطاليا أو فرنسا ومنتهم الأمانى بالمناصب والمغانم إذا أعانوها في خطتها ، ودبروا لها الاضطراب الذي يمكن من سلطانها ، وخلقوا الأحداث التي ترتكن عليها في تدخلها .

وهذه فرنسا كرهت أشد الكره من خير الدين ما يقوم به من حركات لربط تونس بالدولة العلية ربطاً محكماً ، فهي تريد عزّلتها ليسهل الاستيلاء عليها ، حتى إنه في إحدى سفرات خير الدين إلى استانبول ركب السفينة من ميناء تونس وقبل أن تطلع أعلن أن قادماً أتى لزيارته ، وإذا هذا القادم هو القومندان المساعد لبارجة فرنسية كانت راسية في الميناء ، فسأله : هل يعزم السفر ؟

أجاب : نعم ، فقال : إن قائده يرجو منه أن يؤخر سفره يومين أو ثلاثة حتى يتلقى القنصل التعليمات من باريس .

خير الدين : أنت رجل عسكري مثلي تعلم أني لا أستطيع مخالفة أمر حكومتي إلا إذا خالفتُ واجبي ، ولست أملك حرية الاختيار بين طاعتي للواجب ، ومجاملتي لقائدك ، وإذا فأنا راحلٌ في الساعة التي حددتها .
الضابط : في هذه الحالة أحذرك وأندرك بأن قائدِي - مع الأسف - سيمنعك بالقوة .

خير الدين : كان الأولى أن تبدأ مهمتك بهذا الكلام ، ولست في منزلة تجعلني ألتقي الأوامر من قائدك ، ولست مغيراً قراري ، والحكومة التونسية مطلقة الحرية في تصرفها . وسأمنحك الوقت الكافي للعودة إلى بارجتك وتبليغ قائدك ما قلت ، وستقوم الباخرة في موعدها ، وإذا كان قائدك سينفذ تهديده فاني أعرف كيف أقابله بالمثل وبالوسائل التي أملكها وأحتله تبعه ما يحدث .
وتحركت السفينة في المساء وطاردها البارجة الفرنسية ترسل الإشارات بالوعيد وتأمر بالوقوف من غير جدوى حتى الصباح ، واستمر في طريقه ، وعادت البارجة الفرنسية .

كل هذه القوى تجمعت لمعاكسته في وزارته ، وانتهزت الفرصة لاتهمامه بما يسقط منزلته . وربما كان أهم ما توجه إليه من تهم أمران :
(١) اتهمه خصومه السياسيون بأنه منح امتيازاً لشركة فرنسية بمد خط حديدي بين تونس والجزائر ، وهو يعلم مطامع فرنسا ويعلم امتلاكها للجزائر ، فدف هذا الخط يمكنها عند إرادتها احتلال تونس أن تغزوها من الجزائر . وفي ذلك خطر أي خطر ، وقد أطنبوا في هذه التهمة ، وأحكموا خطتهم وأرادوا أن يضربوا عصفورين بحجر ؛ فمن ناحية يسيئون سمعته عند المواطنين الوطنيين ، ومن ناحية يشوهون منزلته عند الدولة العثمانية التي تعتقد أنه رجلها ، يعمل لصالحها وصالح تونس يربط العلاقة الوثيقة بينهما .

وكان دفاع خير الدين وحزبه عن التهمة أن لهذه المسألة تاريخاً ، وهو أنه في عهد وزارة مصطفى خزنة دار طلبت شركة إنجليزية مد خط حديدي بين تونس ومينائها « حلق الوادي » فأجيبت إلى طلبها ، وأنشأته فعلاً ثم باعته إلى شركة إيطالية ، وبعد مدة وجيزة طلبت شركة إنجليزية أخرى مد خط يسير من تونس إلى داخل البلاد حتى سوق العرب ، ثم يمتد إلى « كيف » مركز الصناعة الزراعية في البلاد ، وينتهي في منتصف الطريق بين ولاية تونس وحدود الجزائر ، فنحت الشركة الامتياز لأن الباي ومجلسه كانا متفقين على أن من مصلحة البلاد الإكثار من مد الخطوط لتسهيل المواصلات . ولكن هذه الشركة لم تنجح في جمع رأس المال لهذا الخط ، فطلبت مساهمة الحكومة بنسبة الربع في النفقات ، فلم يُجب إلى ذلك ، وطلبت مهلة بعد مهلة دون أن تبدأ في العمل ، فسقط الامتياز من نفسه .

وفي وزارة خير الدين طلبت شركة فرنسية الإذن لها بمد خط بين تونس والجزائر ، فرفض خير الدين بحجة أن المسألة تتصل بالحدود ، والباب العالي وحده هو صاحب الحق — بمقتضى فرمان — في التصرف في هذا الشأن ، فلا يمكنه أن يتفق مع الشركة بدون استشارته ، ورأت الشركة أن هذا يورطها ، وأقل ما فيه أن طلبها من الباب العالي ذلك اعتراف منها بسيادته على تونس ، فعدلت مطالبها وطلبت أن تحمل محل الشركة الإنجليزية في مشروعها بالشروط نفسها ، وهذا يجعل الأمر في يد الحكومة التونسية لأنه لا يصل إلى الحدود ، وعرض خير الدين الأمر على مجلس الوزراء ، فأجاب طلب الشركة .

وبعد ثمانية أشهر من اعتزاله الحكم عرضت الشركة تكملة الخط إلى حدود الجزائر ، فأجيبت إلى طلبها .

قال خير الدين : إنه لم يسمح بمد الخط إلى الحدود ، وإنه لو لم يسمح لفرنسا

بما سمح به لإنجلترا نشأت عن ذلك مشكلة دولية لم يكن فيها موقفه قويًا ، ثم إن مد الخطوط الحديدية من مصالح الدول ، ومن الخير أن تنشأ الدولة أو الأهالي وليس ذلك في الإمكان ، فالحكومة فقيرة تبتلع أكثر ميزانيتها فوائد الديون ، والأهالي فقراء جهلاء أو أغنياء لا علم لهم بالشركات ، ولا قدرة لهم على إدارتها ، فلم يبق إلا منحها للشركات الأجنبية أو عدم إنشائها بتاتا .

والحق أن مركز خير الدين فيه بعض الضعف . فتعديل الشركة مطلبها واقتصارها على جزء من الطريق يُفهم منه بالبداية أنها تريد وضع رجلها في مركز تثبُّ منه إلى الحدود كما حدث فعلا . فالخزمُ كان يقتضى المنع بتاتا ، إذ من الواضح أنها جزأتْ مطلبها على دفعتين بعد أن طلبته دفعة واحدة ، والنتيجة واحدة .

وكانه أحس بضعف حجته هذه فحاول أن يريح ضميره بعد سقوط تونس إذ قال : « على أن الفرنسيين عند غزوم تونس أنزلوا قواتهم في طبرق و بنزرت ، واجتازوا منها الحدود إلى تونس ، دون أن يعتمدوا على السكة الحديدية المذكورة التي كانت في بداية إنشائها » .

كما قال : إن إنشاء هذا الخط ليس هو الذي أضع تونس ، ولا عدم إنشائه كان يحميها ، لأن مركز تونس لم يكن يحميه إلا الضمير الأوربي الذي كان يوجب المحافظة على وحدة الدولة العثمانية . وما دامت أوربة سمحت لفرنسا بالانقضاء على فريسة هينة كتونس فخط الحديد لا يقدم ولا يؤخر .

وهذا ضرب من اليأس لا يصح أن يتسرب إلى نفس المصلح .

ونقده بعضهم بأنه أيام وزارته الثانية جاء فرأى قوانين الشورى ملغاة ، فلم يعمل على إعادتها وإصلاح ما كان قد ظهر من عيوبها ، بل حكم البلاد حكما استبداديا وإن كان عادلا ، وهو هو الذي طالما مجد الشورى في كتاباته وفي مقدمة

كتابه ، وطالما قال إن الحاكم الذي يحكم بأمره وإن كان عادلا ليس لعده ضمان ، إذ هو موقوف بوقته ، فكان واجبا عليه - وقد ملك زمام الأمر - أن يعيد الحكم النيابي ويقويه في البلاد ، حتى يذوق الناس لذته ويفهموا فائدته .

وكانت حجته في الرد عليهم أن الحكم النيابي في المملكة الإسلامية لا يتيسر إلا بأحد أمرين : رغبة الملك أو الأمير في ذلك ، أو قوة الرأي العام وثورته للمطالبة بهذا الحق على الرغم من رغبة الملك أو الأمير ، والأميران مفقودان في تونس : فالباي يكره الحكم النيابي ولا يطيقه ، والرأي العام جاهل خاضع ، وليس يفهم مزايا الحكم النيابي إلا أفراد معدودون ليس لرأيهم قوة التنفيذ . وهب أن الباي قبِلَ النظام النيابي أليس في إمكانه إلغاؤه - كما حدث - عند سنوح الفرصة مادامت الأمة ليس فيها من يحميه ويحرص عليه ، والعالمون بالأمور يرون أن حجته في ذلك واهية فعندما أسندت إليه الوزارة كان قويا ، وكان الباي والناس يرون فيه المنقذ الوحيد لما آلت إليه الحال ، فلو تشدد في عدم قبوله الحكم إلا بالنظام النيابي لاضطر الباي أن يجيبه إلى مطلبه ، وفي مدته كان في إمكانه تدعيمه حتى يألفه الناس ويطمئنوا إليه ويشعروا أنه حاجة ضرورية من حاجاتهم .

وعلى الجملة فهذا خير الدين بما له وما عليه ، حكم البلاد مرة ثانية حكما استبداديا ولكنه عادل ، وتولى أمر البلاد وهي فوضى في كل ناحية من نواحيها ، فعالجها بحزم وضبط وقوة ، وقبض بيد من حديد على المفسدين والمتلاعبين ، ودفع البلاد إلى الأمام بأقصى ما يستطيع من قوة ، وعالج في كياسة التيارات السياسية في أخرج أوقاتها ، ولكن كان شأنه في ذلك شأن كل مستبد عادل ، يزول فيزول بزواله كل إصلاح ، وترجع الأمور إلى ما كانت عليه من اضطراب وفساد .

تقد سمع الباي إلى الوُشاة فصدَّ عنه ، وأوسع الطريق أمام الدسائين يدسون

له ويشيعون الأراجيف^(١) حوله حتى بالمتناقضات ؛ ففريق يقول إنه يريد تسليم البلاد لفرنسا بدليل مسألة السكة الحديدية ، وآخرون يقولون إنه يريد تسليم البلاد للدولة العلية وسلبها استقلالها بدليل مساعيه المختلفة في هذا الطريق . وقد نصح له بعضهم في هذا الموقف بأن يشرك معه الوزراء في تصرفاته ، وتحمل المسؤوليات معه ، وأن يقسم الإدارة إلى أقسام ، ويجعل على كل قسم رئيساً يلقب بوزير يتحمل المسؤولية في اختصاصه ، ولا يرجع إليه هو إلا في الأمور الهامة ، وبذلك توزع الأعباء والمسئوليات ، ولكنه كان من الأشخاص الذين ضعفت ثقتهم بكل من حولهم ، وشك في كل الرجال الذين ناصروا العهد الماضي ، ولم يؤمن إلا بالله ونفسه . نخشى إن هو فعل ذلك أن يتلاعب من يسند إليهم العمل فيما يتولونه ويمقدوا له من المشاكل أكثر مما يحلون ، فرفض هذا وظل قابضاً على زمام كل الأمور .

نجحت دسائس الدساسين فباعدوا بينه وبين الوالى ، وزاد الأمر سوءاً أن الدولة العثمانية كانت قد دخلت في حرب مع روسيا ، وطلب الباب العالى المعونة من الولايات ومنها تونس ، فتراخى الباي عن إجابة هذا الطلب ، وتحمس خير الدين ودعا الأهالى إلى التطوع فتطوعوا ، وأرسل ما تطوعوا به إلى الباب العالى ، فازداد الباي نفوراً منه لأنه لم يكن يسره الارتباط الوثيق بين تونس والدولة العثمانية .

وكان أخشى ما يخشاه الباي هياج الأهالى لعزله ، لتعلقهم به وإظهار تعلقهم به في المناسبات المختلفة اعترافاً منهم بجميله . فلما كثرت الإشاعات حوله اتهمز الباي الفرصة وأشعره بعدم رضاه عنه ، فقدم خير الدين استقالته فقبها الباي ، وكان ذلك سنة ١٢٩٤ ، وأمر الباي الموظفين بتجنبه حتى خاصة أصدقائه ، وقد

(١) الأراجيف : الأخبار الكاذبة السيئة .

استأذن الوزراء الباي في زيارة خير الدين عقب استقالته فلم يأذن لهم ، وأرْصِدَتْ حول داره العيون ^(١) فكان في حقيقة الأمر معتقلاً ، ولما سَمَّ هذا العيش استأذن في السفر إلى أوربة لمداواة أعصابه فامتنع الباي أولاً ورضى أخيراً ، ثم طلب العودة على أن يؤمَّن على حريته الشخصية من غير أن يتدخل في الأمور السياسية ، فلم يُرَدَّ على طلبه بقبول ولا رفض ، فحضر بنفسه من غير أمان ، وضيق عليه أكثر مما كان .

— ٦ —

قضى خير الدين — بعد اعتزاله الوزارة — أعواماً سوداً ، فقد كان أشبه بسجين لا يزور ولا يُزار ، ولم يتجه إلى التأليف يتسلى به كما فعل في العهد الماضي إذ كان في المرة الماضية شاباً آملاً ، فأمسى في هذه المرة شيخاً يائساً ، يرى كل ما بناه من إصلاح وما وضعه من خطط يتهدم على يد الباي وأعدائه حجراً حجراً ، وفرنسا تتقدم للقضاء على استقلال البلاد خطوة خطوة ؛ ثم إذا هو ضاق صدره مما يرى ، وتهدمت أعصابه مما يفكر ، سافر إلى أوربة يظن أن فيها سَعة من ضيق ، فإذا هي ضيق فوق ضيق ، لا يلبث حتى يشعر بالحنين إلى بلاده ، فمل هذا مرتين ، فكان يستشفى من داء بداء .

وأخيراً وصلت إليه برقية من كبير الأمراء يأمره فيها بالحضور إلى الأستانة فأطلع عليها الباي فتردد في الإذن له ، وشاور قناصل الدول فأشاروا عليه بأن يسمح له فسافر في شهر رمضان سنة ١٢٩٥ ، وكان سفيراً حزيناً تعطف عليه قلوب الناس ولا يتيسر لهم وداعه لأن الباي أمر أن لا وداع ، وترك أسرته وماله في حماية من لا يوثق بهم في الحماية ، وقد كان له أملاك كثيرة ، ثلاثة قصور أهداها إليه

(١) العيون : الجواسيس .

البايات المتعاقبة جزاءً له على خدمته أيام رضاهم عنه ، وغابة من شجر الزيتون أهداها إليه الباي أحمد ، ومنزل كبير به مياه معدنية أهداه إليه الباي محمد ، وضيعة كبيرة منحها له الباي محمد الصادق ، وقد أراد أن يبيع كل هذه الأملاك لعزمه على الاستقرار في الأستانة فعرضها على الحكومة التونسية فأبت شراءها ، فأمر وكيله أن يعلن الأهالي التونسيين بخفض أسعارها ، فلم يتقدم أحد خوفاً من الباي ورجال حكومته ، فلما اضطر إلى بيعها للفرنسيين بعد سنة من إعلانه نقدوه نقداً مرة ، فكان الأمر كما قال أبو العلاء :

عَنبٌ وَخَمْرٌ فِي الْإِنَاءِ وَشَارِبٌ فَمِنَ الْمَلُومِ : أَعَصِرْهُ أَمْ حَاسِي^(١) !

* * *

وصل إلى الأستانة فوجد في انتظاره سليمان باشا مندوب السلطان عبد الحميد وحدي باشا كبير الأمناء وعلى قواد بك السكرتير الأول للسلطان ، وتوجه إلى قصر يلدز وقيد اسمه ، فدُعِيَ للمقابلة في المساء نفسه ، وتحدث معه السلطان طويلاً ، واستبقاه للمشاء معه ليكتنه كنهه ويزنه بموازينه .

وأمر السلطان فأعد له جناح في قصر من قصوره الكبيرة ، وأرسل سليمان باشا إلى تونس ليعود بأسرة خير الدين .

وسرعان ما عُيِّنَ وزيرَ دولة ، فكان يدعى لحضور مجلس الوزراء عندما يجتمع لبحث المسائل الخطيرة ، ولم يمض شهر حتى سمع من كبير الوزراء أن السلطان يرشحه لوزارة العدل ، فرجا منه ورجا من كل من توسم فيه الجاه أن يسعى لعدم إتمام ذلك فلم يفتد شيئاً ، فذهب لمقابلة السلطان نفسه وتوسل إليه أن يُعْفِيَهُ من ذلك تقبل رجاءه وأغفاه .

وكانت أكبر حجة له في الاعتذار أنه لا يستطيع خدمة البلاد — وخاصة

(١) الحاسي : الثارب .

من طريق الوزارة — إلا إذا عاش فيها زمناً طويلاً ، عرف أهلها ودرس شؤونها وتعرف كنهه^(١) أمورها ووجوه الإصلاح فيها .

هذا ما كان يقوله ، وأما ما يبطنه فهو أنه يرى أيضاً أن الدولة العثمانية أصبحت من المرض بحيث لا يُرجى لها علاج في وضعها الحاضر ، ثم هو دائم الحنين لتونس إذ صارت وطنه يأنس بها ويستوحش من فراقها ، ويفضل أن يكون فرداً آمناً فيها على أن يكون وزيراً في غيرها .

هذا الذي كان يعتذر في إلحاح عن الوزارة يُدعى إلى يلدز في الصباح المبكر يوم ٤ ديسمبر سنة ١٨٧٨ م = ١٢٩٥ هـ ويقابل السلطان فيخبره أنه عُين رئيساً للوزارة ، ولما أراد أن يعتذر أبلغه أنه أمضى الرسوم ولم يعد في الإمكان إلغاؤه بحال .

أصبح خير الدين صدراً أعظم في أيام تواجه فيها الدولة العثمانية شدائد من أخطر الأمور وأشدّها تعقيداً وارتباكاً .

تركيا في حرب مع الروس ومنهزمة أمامهم ، وجيوش الروس تتقدم وتهدد العاصمة نفسها . والأسطول البريطاني في مياه البسفور . وحالة البلاد الداخلية من مالية واقتصادية ونفسية من أسوأ الحالات ، حتى كان أصحاب الخبايز يفضلون إغلاق مخابزهم على التعامل بنقود متدهورة تكاد تكون فاقدة القيمة ، و ٣٨٠٠٠٠ مهاجر لا مورد لهم ولا معين يزحفون على العاصمة . ومعاهدة سان ستيفانو التي عقدت في برلين سنة ١٨٧٨ كانت طويلة الذبول تتطلب عقد معاهدة بين تركيا وروسيا في الأمور الخاصة بهما . وأبى الروسُ الجلاء عن أراضي الدولة العثمانية حتى تم المعاهدة ، وأبى الإنجليز سحب أسطولهم حتى تجلو الجيوش الروسية . ومشكلة قبرص معلقة ، والحالة مرتبكة مع النمسا لاحتلالها البوسنة ، ومشكلة الأرمن قائمة .

(١) كنهه الأمور : باطنها وحقبتها .

في هذا الأتونِ المستعير^(١) وُضِعَ خير الدين ليطفي النار . وأى قدرة تستطيع إطفاءها من غير حرائق ؟ . لقد كانت سياسته « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » . فبذل كل ما يستطيع من رأى وجهد حتى كان الاتفاق مع روسيا ، ووضعت ضمانات تكفل مصالح المسلمين في بلغاريا ورومللى الشرق ، وخُفِضَت التعويضات الحربية تخفيضاً كبيراً ، وانسحبت الجيوش الروسية إلى بلغاريا ورومللى ، كما انسحب الأسطول البريطانى من بحر مرمره ، وسُوِّى الخلاف بين تركيا والنمسا بما حفظ لتركيا كثيراً من حقوقها . وحلت مشكلة الأرمن التى استعصت على الحل نحو عشر سنوات إلخ إلخ ، وبسياسته حقاً أنقذ ما يمكن إنقاذه .

وفي أيام وزارته هذه كانت مشكلة مصر الكبرى في آخر عهد الخديو إسماعيل ، فإنه لما اضطرت الحالة المالية والسياسية في مصر عزمت إنجلترا وفرنسا على التدخل في شئونها تدخلاً آخر جديداً ؛ فأرسلتا إلى قنصليهما في مصر ليطلبا من الخديو إسماعيل نزوله عن العرش لأكبر أبنائه « توفيق » فأبى إسماعيل محتجاً بأن ذلك من حق الباب العالى وحده ، مؤملاً أن يرفض هذا الباب العالى مطلب الدول . وزاد الأمر سوءاً أن قنصلى ألمانيا والنمسا انضما في الرأى إلى قنصلى إنجلترا وفرنسا ، فكانت هذه مشكلة جديدة أمام خير الدين في الآستانة ، إن هو أجاب فقد سمح للدول الأوربية بالتدخل فيما ليس من حقها ، وإن هو رفض خشى أن تتجمع هذه الدول وتُصَمِّم ، وتفعل بالقوة أكثر مما تصل إليه بالمفاوضة ، وتقطع العلاقة الباقية بين مصر والدولة العثمانية ، وتنتهز الفرصة السانحة فتلتهم إحداها مصر والأخرى تونس إلخ .

حار خير الدين طويلاً بين الرأىين هو ووزراؤه وسلطاناه ، وأخيراً كان من رأيه أن يطأطأ الرأس قليلاً أمام العاصفة ، ويشير على السلطان بخلع إسماعيل ،

(١) الأتون المستعير : الموقد المشتعل .

ولكن يجب أن يعمل شيئاً آخر مع هذا ، وهو أن يتلافى الأسباب التي جرت إلى هذا التدخل الأجنبي ، فيسلب بعض الحقوق التي أعطيت لخديوى مصر ، كالأستدانة وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية ، فينتهز هذه الفرصة لتعديل فرمان مصر . ولكن أبت إنجلترا وفرنسا ذلك ، لأن هذا يزيد في تبعية مصر للدولة العثمانية ، ومن مصلحتهما أن تكون حقوق مصر أوسع وسلطتها أكبر للنتيجة المنتظرة .

وصدر الأمر بعزل الخديو إسماعيل ، وكثر الأخذ والرد في مسألة تعديل فرمان حتى خرج خير الدين من الوزارة ، فأجابت الوزارة التي وليتها مطالب الدول في إصدار فرمان المعتاد مع بعض التعديلات .

ثمانية أشهر قضاها رئيس وزارة كانت أعباؤها تساوى ثمانين عاماً . ولولا ما عهد إليه من حل المشاكل ما بقى هذه الأشهر الثمانية ، فقيه من الصفات مالا يتفق ومزاج السلطان عبد الحميد : حرّ الفكر ، واسع النظر ، متحمس في تحقيق الإصلاح ، مُرَهَف الحس في العدالة وما يتعلق بها ؛ يرى أنه وقد عين رئيساً للوزراء يجب أن يتحمل المسؤولية ، فيصرف الأمور كما يرى هو وزملائه ليتحمل نتائج رأيه ؛ فأما أن يأمره السلطان ويتحمل هو المسؤولية فليس حقاً ولا عدلاً ، السلطان يريد عبداً مأموراً ، وهو يريد نفسه حراً مسئولاً ؛ لهذا نفرّ منه السلطان كما نفرّ منه الباي من قبل .

وتألّب عليه أيضاً رجال الدين^(١) ، إذ كره منهم ضيق عقلم وتعرضهم لما ليس من شأنهم ، وتدخلهم في أمور من السياسة لا يحسنونها ، وكرهواهم منه الوقوف أمامهم وضغطه عليهم .

(١) تألبوا عليه : تجمعوا .

لكل هذا عُزِلَ خير الدين بعد ثمانية أشهر في قسوة ، وما كان أقربَ مآتمه من عُرْسِه ! وأدرك عبد الحميد أن قد خابت فراسته فيه ، وظل بعد ذلك نحو عشرين في مقاعد النَّظَّارة . لا يمثِّل على المسرح شيئاً . وكل ما يرى مآسٍ لا ملهاةَ فيها .

ومات وهو في الآستانة في سنة ١٨٨٩—١٣٠٧ عن نحو سبعين عاماً ، ودُفِن في جامع أيوب ، وخلف تاريخاً في الإصلاح حافلاً ، وكفاحاً للفساد طويلاً ، وذبّه أنه لم يجد مؤاتياً^(١) من الشعب ولا مؤازراً من السلطان .

لقد كان مصلحاً اجتماعياً وسياسياً من جنس مدحت باشا ، غير أن الفرق بينهما كالفرق بين السيد جمال الدين والشيخ محمد عبده ؛ فمدحت يصلح ، فإن عجز عن الإصلاح ثار ودبَّر الانقلاب ، وخير الدين يصلح ، فإن عجز عن الإصلاح رفع يديه إلى السماء وقال : « اللهم إني قد بلغت » .

وكانت فضائله التي تكوّن شخصيته الجرأة في قول الحق ، وعمله من غير خوف ، وصلابته فيما يمتنّده من غير انحناء ، وحرّيته في تفكيره من غير جهود ، وقوة كواهله^(٢) على حمل الأعباء من غير تبرّم . فرحه الله .

(١) مؤاتياً : معواناً يوافقه .

(٢) الكواهل : جمع كاهل ، وهو أعلى الظهر مما يلي العنق .